مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 12 العدد: 04 السنة 2020 ص 37-56

تاريخ الإرسال: 2019/10/03 تاريخ القبول: 2020/06/26
تاريخ النشر: 2020/09/20

التوجه المعادي للغة العربية في السياسة الفرنسية بالجزائر "1871-1954"

The hostile attitude of Arabic In French politics in Algeria"1871-1954"

الباحث: قشاشني علي[1]. إشراف: د. شقرون الجيلالي[2].
جامعة جيلالي اليابس (سيدي بلعباس)، [1]ali.kechacheni@univ-sba.dz
جامعة جيلالي اليابس (سيدي بلعباس)، [2] dchakroun@yahoo.fr

الملخص:

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر، أدرك حكامها وساستها أهمية اللغة العربية كمكون أساسي من مكونات الهوية الوطنية للشعب الجزائري، وأن بقاءها بالجزائر يقابله بقاء الشخصية العربية الإسلامية التي تتعارض مع مشاريعهم التغريبية وأهدافهم الاستعمارية، فعملوا على محاربتها بكل الطرق والأساليب على أمل القضاء عليها أو إقصائها بالوسط المجتمعي على أقل حال.

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول الوقوف على أهم الاستراتيجيات والآليات التي اتبعتها فرنسا في سياستها المعادية للغة العربية بين سنتي 1871 و1954، مع تتبع مختلف الانعكاسات لهذه السياسة على واقع اللغة العربية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، الهوية، المستشرقون، التعليم.

Abstract:

Since the French occupied Algeria, its rulers and politicians have recognized the importance of the Arabic in being an essential component of the national identity of the Algerian people, and that its survivalin Algeria meant the survival of the Arab-Islamic personality, which conflicted with

their subversive projects and colonial, So They worked in all ways to excluded her.

Through this study, we will try to identify the various mechanisms adopted by France in the fight against the Arabic language, especially between the years 1871 and 1954, as well as tracking the repercussions of this policy on the reality of the Arabic language in Algerian.

Keywords: Arabic language, Identity, Orientalists, Education.

المؤلف المرسل: قشاشني علي، الإيميل: KECHACHNI@GMAIL.COM

1.مقدمة:

من الثابت الذي لا شك فيه أن اللغة تعد مقوما أساسيا من مقومات الهوية لأي شعب من الشعوب مهما تباينت فئاته الاجتماعية وتنوعت روافده الثقافية، فهي اللسان المعبر عن حاله والحامل لمعارفه والمميز لخصوصيته، كما تعتبر من أهم الوسائل المساهمة في إرساء الوحدة بين أفراد الشعب الواحد وتقوية أواصره ودفعه للسير قدما في مضمار التطور والالتحاق بركب الحضارة والمدنية، وهذا ما أثبته تاريخنا الإسلامي وعاشته أمتنا العربية الإسلامية لقرون طويلة، قبل أن يتفطن لذلك جحافل المحتلين وفي مقدمتهم فرنسا التي أرادت أن تمحو شخصية مستعمراتها العربية وتعزلها عن وعائها الحضاري، فعملت على تجريد شعوبها من مقوماتها الأساسية وفي مقدمتها الإسلام واللغة العربية، اللذان حاربتهما بشراسة كونهما العامل الموحد والسلاح الفكري الفعال في ميدان الصراع بين الأصالة الراسخة وعمليات المسخ الحضاري.

وتماشيا مع هذا الهدف انتهجت فرنسا في مستعمراتها العربية عامة والجزائر خاصة، مجموعة من الآليات والاستراتيجيات المعادية للغة العربية والرامية للقضاء عليها أو إقصائها على أقل حال، ومن ضمنها استقطاب المئات من المستشرقين

الذين تآمروا عليها بمختلف الأساليب العلمية كتشجيع اللهجات المحلية والدعوة لتعليمها، إلى جانب إصدار الحكومات الفرنسية المتعاقبة مجموعة من القوانين والمراسيم التي ضيقت عليها، أبرزها قانون شوطون الذي اعتبر العربية لغة أجنبية يمنع تدريسها منعا باتا كخطوة استباقية للحد من نشاط رجال الإصلاح من جهة وشل التعليم العربي من جهة ثانية، هذا فضلا عن فرنسة التعليم والقضاء الإسلامي ومختلف الإدارات لضرب اللسان العربي وحصر انتشاره بين الأوساط الجزائرية.

وقبل الاسترسال في حيثيات الدراسة، من الضروري أن نطرح بعض التساؤلات حول التوجه المعادي للغة العربية في السياسة الفرنسية سيما بين سنتي 1871 و1954، هذه الفترة التي حددناها باندلاع العديد من الانتفاضات والثورات المحلية التي كانت لها انعكاسات وخيمة على الجزائر خاصة في جانب التشريعات والقوانين، وحددناها من ناحية أخرى بانطلاق الثورة التحريرية التي أحدث تحولات كبيرة في السياسية الفرنسية بالجزائر، فضلا على أنها تشمل فترة الحكم المدني التي استهدفت فيها اللغة العربية أكثر من ذي قبل، وعليه جاءت التساؤلات كالآتي:

ما أهم الآليات والاستراتيجيات التي وظفتها السلطات الفرنسية في سياستها المعادية للغة العربية، وما مدى تأثيرها على واقع اللغة العربية في الجزائر؟ وهل كان لها انعكاسات واضحة على شخصية المجتمع الجزائري بصفة عامة وذهنية الفرد الجزائري بصفة خاصة؟ كل هذه التساؤلات وغيرها سنحاول الإجابة عليها وفق العناصر الآتية، عبر توظيف مختلف المناهج التاريخية ومن ضمنها المنهجين التحليلي والمقارن.

2. المستشرقون ومحاولات هدم اللغة العربية:

لم يظهر الاستشراق كتخصص له أهميته الكبرى إلا عندما شعرت الحكومات الغربية بحاجتها إلى دراسة أحوال البلاد الإسلامية التي استعمرتها، حيث أخذت تنفق

الأموال الطائلة على أبحاث المستشرقين وترصد الميزانيات الخاصة للمنظمات والهيئات التي يعملون من خلالها، بغية الحصول على دراسات شاملة يمكن عن طريقها التكيف مع طبائع الشعوب المستعمرة وبالتالي تثبيت أقدام الاستعمار في بلدانها، ومما لاشك فيه أن المرحلة الممتدة من النصف الثاني من القرن 18م إلى غاية الحرب العالمية الثانية، تعد من أخطر مراحل الفكر الاستشراقي، حيث لعب الكثير من المستشرقين دورا كبيرا في خدمة الحركة الاستعمارية، وأضحوا بوجه عام موظفين في الدوائر الاستخباراتية ووزارتي الخارجية والمستعمرات، ومستشارين لدى دولهم فيما يتعلق بشؤونها السياسية والحربية في البلاد الإسلامية[01].

ومهما اختلفت وجهات النظر حول المستشرقين وطبيعة نشاطهم من فترة لأخرى، إلا أنه يمكننا القول أن الإستشراق في هذه المرحلة، كان في الغالب يحمل في طياته بوادر الغزو والصراع الحضاري بين الغرب والشرق وهو ما ينطبق على الاستشراق الفرنسي بدرجة رئيسية، حيث راهنت فرنسا على مستشرقيها بالقدر الذي راهنت فيه على جيوشها، ففي حملتها على مصر كان لواء المستشرقين من أهم ألوية نابليون[02] إذ ضم كبار المستشرقين في فرنسا وفي مقدمتهم أب المستشرقين سلفستر دوساسي Sylvester De Sacy الذي كتب بيان الحملة[03] وعمل مع السلطات الفرنسية لسنوات معتبرة أهلته أن يحمل لقب البارون في مارس 1814 نتيجة بحوثه الاستشراقية المميزة[04]، كما ساهم من ناحية أخرى في تكوين العديد من المختصين في مجال اللسانيات واللهجات المشرقية بعد أن أصبح مديرا لمدرسة اللغات الشرقية ومفتشا للحروف المشرقية بالمطبعة الملكية[05].

وهو الأمر الذي نقف عليه في الجزائر حيث بدأ نشاط المستشرقين فيها منذ أن وطئت أقدام الفرنسيين أديمها، ابتداءً ببيان الجيش الفرنسي الموجه لسكان مدينة الجزائر عشية الاحتلال، الذي كتبه وترجمه سلفستر دو ساسي مثلما كتب بيان حملة

نابليون على مصر، كما أبدى اهتمامه الكبير بمختلف الأبحاث في حقل الدراسات العربية والتراثية في الجزائر، ومنها تلك الملاحظات التي قدمها لـ رولان دي بوسي مدير المطبعة الحكومية بخصوص قاموسه العربي الفرنسي، إذ كتب له رسالة تحمل نقدا يتعلق بكيفية نطق بعض الحروف في العامية الجزائرية، وسأله في نفس الرسالة عن نسخة من تاريخ ابن خلدون قيل أنها عند عائلة روسو وطلب منه التأكد من ذلك، وقبل وفاته أشار على أن يكون تلميذه لويس برينيه رئيسا لحلقات اللغة العربية في الجزائر الموجهة خصيصا للفرنسيين من مدنيين وعسكرين[06].

ولعل ما يميط اللثام عن خلفية هؤلاء المستشرقين وراء تعلم اللغة العربية هي كلمة لويس برينيه التي ألقاها عند افتتاح حلقات اللغة العربية في الجزائر، بقوله: "... إن الدراسة الجادة للغة العربية فوق أرض تستعمل فيها المشافهة، بإمكانها أن تمنح بلادنا امتيازات جمة بجعل العلاقات مع الأهالي تطرد وتتعاظم، كما يمكنها أن تحملنا على معرفة وتقدير ذهنية الشعوب التي لسنا مطالبين بتسييرها فحسب، بل كذلك على تلقينها شيئا فشيئا أفكار حضارتنا الواسعة ..." ويضيف في موضع آخر "... إن دراسة آدابها–أي اللغة العربية– ستؤدي بنا إلى معرفة خبايا عبقريتها وطرافة عقلها... وكذلك كتبها في العلم والتاريخ والقضاء والدين... بواسطة هذه الدراسة سيتم الارتقاء إلى مصدر أفكارها ومعتقداتها وعاداتها... ونحن نقف على ما يشكل أساس تربية الشباب بحيث نستطيع أن نرفع تدريجيا من التربية إلى مصاف تعليمنا "[07].

ويتضح من كلام لويس برينيه أن الهدف الأساسي وراء تأسيس حلقات اللغة العربية ليس من أجل التواصل مع الجزائريين كمستعمَرين فحسب، بل لمعرفة طبيعة وثقافة المجتمع الجزائري وفهم العلاقة بين الفرد الجزائري وبين مرجعيته الدينية واللغوية ومدى تأثيرها على بنيته الذهنية والفكرية، تمهيدا لخدمة أجندات فرنسا الاستعمارية الرامية لفرنسة المجتمع الجزائر ومحو شخصيته الوطنية.

وهو ما يؤكده الأستاذ أبو القاسم سعد الله بقوله " من الطبيعي ألا تكون جهود هؤلاء المستشرقين علمية محضة، فقد كانوا في الواقع يؤدون مهمات فرنسية قبل كل شيء، حيث كانوا جنودا في الميدان وليسوا علماء باحثين عن الحقيقة المجردة، وكان مثلهم في دعم الاستعمار مثل لا فيجيري وجنوده من الآباء البيض، ومثل المارشال ليوتي وجنوده المحاربين، لقد كانوا يكملون بعضهم بعضا ويعملون لنفس الغاية، وهي مساعدة الإدارة على بسط نفوذها بمنطقة المغرب العربي وما يتصل بها من إفريقيا والعالم الإسلامي، وكانت إدارة الشؤون الأهلية هي المستفيد المباشر من نشاطهم في الجزائر"[08].

1.2 دراسة اللهجات العربية والبربرية:

عاشت اللغة العربية الفصحى بجانب العامية طيلة قرون دون أي مشاكل تذكر إذ اختص كل منها بميدان معين، حيث احتلت الفصحى ميدان التعليم والتأليف والإدارة لا يزاحمها في هذا الميدان أي مزاحم محلي أو أجنبي، في حين اختصت العامية بالمعاملات والحياة اليومية ولم تكن تطمح قط في أن تصبح لغة الإدارة أو التعليم أو غيرها، لكن ما إن ظهر جحافل المحتلين حتى ظهرت معهم العديد من الوسائل والأساليب الهدامة، ومن ضمنها الاهتمام باللهجات وتعليمها حتى تُسهل لهم عملية الاحتلال من جهة، وحتى تزاحم العربية من جهة أخرى كونها إحدى مقومات الهوية العربية الإسلامية[09].

وأول ما ظهرت الدعوة إلى دراسة اللهجات وضرورة تعليمها لهدف ضرب اللغة العربية، كانت أيام الاحتلال البريطاني لمصر، أين قدم المستشرق دوفرين تقريرا دعا فيه إلى معارضة اللغة العربية وتشجيع اللهجة المصرية واعتبارها أساس بناء منهج الثقافة والتعليم، حيث قال " إن أمل التقدم ضعيف في مصر طالما أن العامة تتعلم الفصحى"، ولم يلبث المستشرق وليم ويلكوكس أن دعا هو الآخر إلى نشر

العامية والتأليف بها، عبر خطابه الذي جاء تحت عنوان " لماذا لا توجد قوة الاختراع بمصر" وكانت إجابته "..أن السر في ذلك هو اللغة العربية الفصحى، وأن السبيل لإيجاد قوة الاختراع هو اتخاذ العامية بديلا .."[10].

ولم يكن مقصود أولئك المستشرقين من إظهار الهوة بين الفصحى والعامية سوى فرض الثانية وتغييب الأولى عن ساحة الفكر والثقافة، حيث صرح المستشرق سلدون ولمور" أنه من الحكمة أن ندع جانبا كل حكم خاطئ وجه للعامية، ونقبلها على أنها لغة البلاد على الأقل في الأغراض المدنية، وهناك سبب يدعو إلى الخوف هو أنه إذا لم يحدث ذلك، فإن لغة الحديث ولغة الأدب ستتقرضان "[11].

أما في الجزائر فقد انطلقت الدراسات الاستشراقية للهجات منذ تسعينات القرن19م، حيث يعترف رينيه باصيه الذي كان مديرا لمدرسة الآداب أن هذا الاهتمام بدأ حوالي سنة 1890، ونتيجة ذلك أخذ كل مستشرق يدرس لهجة أو أكثر في المدن والأرياف، إذ يذهب لزيارة المكان ويتصل بأهله وربما يستعين بتلاميذه في الناحية، ويأخذ في جمع المادة والمقارنة ثم يكتب دراسة لينشرها متسلسلة في المجلات ثم كتابا في المطبعة، وهذا لا يعني أن دراسة اللهجات لم تبدأ إلا في سنة 1890، لكن الخطة قد وضعت عندئذ لتطوير الدراسات وتوسيعها للوصول إلى غرض اجتماعي وسياسي وهو حصر اللهجات ومعرفة الأصول اللغوية والعرقية للسكان[12].

ومن أبرز هذه الدراسات تلك التي قام بها رونيه باصيه وتلاميذه، حيث قدم هذا الأخير دراستين في مناسبتين مختلفتين عن البربر، كانت الأولى سنة 1902 والثانية سنة 1908، وهما بحثان طويلان عن الدراسات البربرية التي تمت في مدرسة الآداب بالجزائر، كما انتشر الاهتمام بالدراسات البربرية على يد آخرين أمثال موتيلانسكي الذي نشر كتابا عن لهجة ميزاب، وإيميل ماسكري الذي كتب قاموسا فرنسيا–تارقيا، وبحوثا عن اللهجات الميزابية والشاوية والزواوية، وقام هويغ بنشر

قاموس فرنسي–شاوي وفرنسي–قبائلي، كما نشر دو فوكو قاموسا عن اللهجة البربرية الصحراوية سيما منطقة الطوارق، وفي هذا العهد شهدت الجزائر إنشاء كرسي البربرية في مدرسة الآداب، وتوسع ذلك ليشمل المدرسة الشرعية التي خصص بها قسم للبربرية مع تتويج المتخرجين بشهادات في ذات التخصص[13].

وفي سنة 1910 قامت الحكومة الفرنسية بتحقيق حول انتشار اللهجة البربرية في الجزائر مع تكليف كل من الأستاذان قوتيه ودوتي بفرزه والتعليق عليه في إطار عملية رسمية تتطلب مشاركة الجامعيين، أما في سنة 1915 أصبح القضاة الموثقين مجبرين على تقديم شهادة في اللهجة البربرية للقيام بمهامهم المهنية، والواقع أن هناك إجراءات أقوى قامت بها سلطات الفرنسية في هذا المجال، ومن ذلك اعتبار اللهجات البربرية في الجزائر كلغات وطنية على قدم المساواة مع اللغة العربية، والعمل على جمع مفرداتها وكتابتها بالأحرف اللاتينية، بالإضافة إلى منع إنشاء مدارس عربية في المناطق البربرية والاقتصار على تعليم سكانها اللغة الفرنسية واللهجات البربرية[14].

2.2 الدعوة إلى العامية من خلال المناهج الدراسية

كان التخطيط اللغوي المنتهج من قبل الاحتلال الفرنسي يراعي على الدوام إضعاف اللغة العربية الفصحى في المجتمع قصد تآكلها، وذلك عبر عملية مزدوجة تتمثل في إقصائها بيداغوجيا والحط من شأنها ثقافيا حتى يشرع المجتمع في الانسلال التدريجي من إطاره الحضاري، وقد رأت السلطات الفرنسية أن الوسيلة الكفيلة بإقصاء العربية الفصحى هي تثمين العامية بجعلها لغة التدريس وبها تصاغ الكتب المدرسية الموجهة لمختلف المراحل التعليمية، ولكي تقلل من النظرة المقدسة لها في المخيال الجمعي، عمدت إلى اختيار محتويات معرفية من الثقافة الشعبية كنصوص ضمنتها في الكتب المدرسية بغرض فلكلرة الثقافة الإسلامية، وحتى لا يشعر المتمدرس أن ما يتعلمه بعيدا عما ألفه في محيطه[15].

وفي الوقت الذي كانت فيه إدارة الاحتلال تحرص على نشر الكثير من الكتب المدرسية بلغة فرنسية موحدة منطوقة ومكتوبة، فإنها سعت في ذات الوقت إلى التوسع في إشاعة ثقافة وحروف وكتب اللهجات المحلية وتسميتها قصدا باللغات بدل القول عنها لهجات، وهكذا جرت التعمية على توحيد الكتاب العربي المطلوب باللغة العربية الفصحى، أما ما توفر من كتيبات ومنشورات أشرفت على إصدارها الإدارات الاستعمارية فإن مضمونها يكشف بكونها أقيمت ووضعت على أسس ومفاهيم عنصرية، وأقيمت سياستها على تنوعات اللهجات العامية، لأن ذلك الجهد المبذول يتوافق مع المصالح الأيديولوجية والمصالح الاقتصادية والثقافية للمحتل[16].

ومن الكتب التي نشرت في هذا الشأن، نجد كتاب **الطريق المستقيمة لتعليم لغة العامة** لصاحبه ديسبارمي، الذي يشتمل على مجموعة من الدروس العامية المكتوبة بالحرف اللاتيني أولا والحرف العربي ثانيا، وهذا نص منه بعنوان **(واش نعملوا فالدار)** جاء فيه:"" في المدرسة نتعلموا نقراو ونكتبوا ونحسبوا ونصوروا ونغنيوا، الشيخ يدبر علينا وأحنا نصنتوا له، الشيخ يسقصي فينا وأحنا نواجبوا، الشيخ إذا يعلي صوته واش تعملوا: نسكتوا، وإذا الشيخ يعايركم تستحيوا، وإذا الشيخ يعاقبكم تبكوا، وإذا الشيخ يشكركم تفرحوا، الشيخ يفسر لهم الكلمات والتلاميذ يفهموا، الشيخ يحكي لهم الحكايات والتلاميذ يضحكوا ""[17].

ومن المستشرقين الذين ساهموا في تدريس اللهجات العامية نجد **ج.شربونو** (ت1882) الذي تعلم اللغة العربية بمدرستي دي ساسي وكوسن دي برسفال، ثم وفد إلى الجزائر حيث كلف بالتدريس في المدرسة الفرنسية بقسنطينة وعمل على تنظيمها، وكذلك المستشرق بيلا شارل (ت1992) الذي ولد بقسنطينة وتحصل على دبلوم في اللغة الشرقية ودكتوراه في الآداب سنة 1950، واشتغل بالتدريس في

مدرسة اللغات الشرقية بين سنتي 1951 و1956، أين ركز كل جهوده على العامية الجزائرية ولهجاتها، ودافع عن تدريسها بالمدارس الفرنسية[18].

3. القوانين والمراسيم المعادية للغة العربية:

قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بشن حرب واسعة النطاق على اللغة العربية في جميع مراكزها ونوافذها بحيث لم يبق لها مكان تحافظ فيه على وجودها وبقائها من غير بعض المدن والمناطق المعزولة، أو من خلال المدارس الإسلامية الثلاث المرخص بها كما أشرنا سابقا، كما سعت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير للقضاء عليها كإصدار العديد من القوانين والمراسيم الرامية لغلق المدارس والكتاتيب وكل مجال يمكن أن تنفذ من خلاله اللغة العربية وثقافتها[19].

وفي هذا الشأن كتب الشيخ الإبراهيمي بجريدة البصائر أن " كل الوسائل التي تتذرع بها الحكومة لمقاومة التعليم العربي هي إما قوانين أصدرها مجلس الأمة في فرنسا في أوقات مختلفة ولأسباب متنوعة، وإما قرارات إدارية فردية مصدرها الجزائر ومبناها على إيعاز بوليسي توجبه الروح الاستعمارية، والنوع الأول غالبه عام مطلق يشمل كل تعليم حر لم تباشره الحكومة بأية لغة كان، والثاني خاص بنا معشر المسلمين، مصبوب علينا وحدنا، موضوع بالقصد المباشر للتضييق على لغتنا وديننا، وقد كثر هذا النوع وتوالد حتى أصبح بعضه ينسي بعضه عند المنفذين مع اجتهادهم وحرصهم، وكلما زادت الأمة إقبالا على تعلم لغتها ودينها، زادت الحكومة في القيد تضييقا، حتى لو أنها نفذت تلك القرارات بحذافيرها لما بقي في الجزائر من يكتب حرف هجاء عربيا"[20].

1.3 مرسوم 1883 والتضييق على التعليم العربي الحر:

سعت الإدارة الفرنسية إلى تطويق أي مبادرة للتعليم العربي وإجهاض أي مشروع لإنشاء مؤسسة تعليمية أهلية إدراكا منها لانعكاساتها على سياستها، ومن ذلك

أنها أقرت بتطبيق القرارات المتعلقة بالتعليم العمومي بموجب المرسوم المؤرخ في 13 فيفري 1883 أين جعلته إدارة التعليم إجباريا وفرنسيا خالصا في اللغة والمناهج والتوجيه العام، كما أنشأت نوعين من المدارس أحدها خاص بالجزائريين فيهما التعليم باللغة الفرنسية فقط، وكان هدفها من ذلك إبعاد اللغة العربية وثقافتها من برامج المدارس الابتدائية طبقا لسياسة فرنسة الجزائر.

وكان هذا المرسوم كافيا لإثارة الاضطرابات في كل من الجزائر وتلمسان، حيث تعرضت رسائل مشتركة للعودة بالحديث إلى سنة 1830، والتذكير بالوعود التي أعطيت بخصوص تعليم القرآن الكريم والعربية ورفض تعليم البنات في المدارس الفرنسية، ووصل الأمر بممثلين مسلمين في المجلس البلدي لمدينة الجزائر إلى حد اتخاذ موقف ضد هذا المرسوم، وهو ما تسبب في ردود بليغة من طرف بعض الجزائريين[21]، ومن ضمنهم أحمد بن بريهمات الذي حرر كراسة حول ذلك تحت عنوان " مرسوم 13 فبراير والأهالي المسلمون" ندد فيها بموقف المعارضين له وأكد أن المرسوم لا يمس مطلقا بلغة وعقائد الجزائريين وهو من جلائل الأعمال التي تكرمت بها فرنسا على الأهالي، ودعا إلى ضرورة إرسال الأبناء إلى المدرسة أطفالا وبنات، والابتعاد عمن سماهم بالمنافقين باسم الدين الذين يتخذون من جهل الأهالي سلاحا يستخدمونه لفائدتهم الشخصية[22].

وقد أُلحق بمرسوم 1883 العديد من القرارات والقوانين، منها قانون 24 ديسمبر 1884 الذي نص على منع أي جزائري من أن يفتح أو يتولى إدارة مدرسة عربية أو كتاب لتعليم القرآن الكريم إلا بترخيص من عامل العمالة، وينذر كل فرد أو جماعة تقوم بفتح مدرسة عربية دون ترخيص مسبق إما بالسجن أو بالغرامة المالية[23]، كما صدرت بعد ذلك مجموعة من المراسيم التي ضيقت على التعليم العربي واللغة العربية خصوصا، ومن بينها مرسوم 30 أكتوبر 1886 الخاص

بمراقبة التعليم الحر والقائمين عليه، وكذلك مرسوم 18 نوفمبر 1887 حول تنظيم التعليم الابتدائي ومراقبته، ومرسوم 09 ديسمبر 1887 المتعلق بتنظيم التعليم العمومي والخاص الذي استثنى الجزائريون من التعليم الإجباري، بالإضافة إلى مرسوم 18 أكتوبر 1892 الذي جاء لتلبية رغبة الكولون حول نوعية التعليم بالنسبة للجزائريين حتى يبقوا على هامش المجتمع الأوروبي[24].

كما أصدر الحاكم العام الفرنسي قرارا بتاريخ 24 ديسمبر 1904 ينص على عدم السماح لأي معلم جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم العربية دون الحصول على رخصة من الحاكم المدني أو الحاكم العسكري بالنسبة للمناطق الجنوبية، وإن حصل عليها لابد أن يوالي الإدارة الفرنسية وألا يدرس الأدب العربي بجميع أنواعه، وكذلك تاريخ وجغرافية الجزائر والعالم العربي الإسلامي، وألا يشرح آيات القرآن الكريم التي تتحدث عن الجهاد[25]، وكان ذلك وفق المرسوم المؤرخ في 08 جانفي 1887 الذي يحدد المواد الخاصة بالتعليم الابتدائي وهي: التربية المدنية والأخلاقية، القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، الحساب والقياس، التاريخ والجغرافيا الخاصة بفرنسا فقط، دروس الأشياء، الرسم، الأناشيد، الأعمال اليدوية (أشغال الإبرة في مدارس البنات)، التمارين الرياضية والعسكرية[26]، ونلاحظ من خلال هذا المرسوم التغييب العمدي للغة العربية ولكل ما يتعلق بالتعليم العربي الإسلامي باستثناء المدارس القرآنية التي حدد نفس المرسوم شروطا مجحفة وصعبة لفتحها وتسييرها وأدى لغلق الكثير منها.

2.3 قانون شطون واعتبار العربية لغة أجنبية:

مع تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931، واهتمام أعضائها بالتعليم العربي الحر وشروعهم في تعليم اللغة العربية، قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمجموعة من الإجراءات القمعية الرامية إلى إجهاض هذا النشاط وتهميش اللغة العربية على اعتبارها وسيلة أساسية للتبحر في الدين وإحداث النهضة الفكرية

بالجزائر، حيث أصدرت جملة من القرارات والقوانين التعسفية[27] ومن ضمنها منشور ميشال المؤرخ في 16 فبراير 1933 الذي ضيق على تحركات جمعية العلماء التي أبدت نشاطا منقطع النظير في مجال نشر الوعي والثقافة الإسلامية العربية خلال هذه الفترة، مع منع أي واعظ أو مرشد غير موظف بالقطاع الديني أن ينشط في المساجد دون استشارة الحاكم العام[28]، بالإضافة إلى إصدار مرسوم ريني بتاريخ 30 مارس1935 عقب زيارة هذا الأخير إلى الجزائر وكان يومها وزيرا للشؤون الداخلية، أين قدم له نواب ناحية وهران طلب الموافقة على رخص فتح مدارس تعليمية خاصة القرآنية منها، غير أن رده كان بالسلب وأصدر مرسومه هذا الذي نص على ذرع أية تصرفات يراد بها الاحتجاج ضد الإدارة الفرنسية[29].

واستكمالا لسياستها التعسفية أصدرت الإدارة الفرنسية بتاريخ 08 مارس 1938 قانون شوطون الذي كان بمثابة ضربة قاتلة للدين الإسلامي واللغة العربية، وقد سماه الشيخ عبد الحميد بن باديس بقانون العقاب الرهيب حيث كتب في جريدة البصائر مقالا تحت عنوان" يا لله للإسلام والعربية في الجزائر" جاء فيه: " ندعو كل معلم مكتب قرآني أو مدرسة، طلب الرخصة من الإدارة ولم تجب، وكل معلم مكتب قرآني أو مدرسة منع من التعليم، وكل معلم نزعت منه رخصته أن يكاتبنا بما وقع له من ذلك، ويعرفنا بتفصيله وجميع ما يتعلق به لنسعى في نازلته السعي المشروع...كما ندعو كل جماعة يريدون تأسيس جمعية وفتح مدرسة لتعليم الإسلام والعربية أن يكاتبونا ويعرفونا لنرشدهم إلى الوجوه القانونية اللازمة[30]، وقد ارتكز نص هذا القانون على ثلاث نقاط رئيسية هي كالتالي:

- اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية.
- إغلاق المدارس العربية الحرة وخاصة تلك التي لا تتمتع برخصة من قبل الإدارة الفرنسية.

- المنع البات لممارسة التعليم دون رخصة بالنسبة للمعلمين، ومعاقبة كل مخالف بالسجن[31].

والواقع أن الأمر لا يقف عند هذا القانون، فاللغة العربية اعتبرت عمليا وفعليا لغة أجنبية منذ سنة1830، بدليل عدم توظيفها في التعليم وطردها من الإدارة طردا كليا، وقد جاء قانون 08 مارس 1938 ليؤكد واقعا كان قائما من الناحية العملية منذ وقت طويل ليس إلا، غير أن إصدار هذا القانون في هذه الفترة بالضبط كان بمثابة الشرارة التي ألهبت الفتيل، حيث هبت الأمة كلها متحدية إياه ومصرة على تعلم لغتها ودينها، حيث شن عليه الشيخ عبد الحميد بن باديس حملة عنيفة في مجلة الشهاب وغيرها من جرائد الجمعية، كما صمد غيره من رجال التعليم العربي في وجه هذا القانون حتى تراجعت فرنسا عنه وأعلنت في 20 سبتمبر 1947 ترسيم اللغة العربية في التعليم، بعد 117 عاما من الاحتلال ظلت فيها السلطات الفرنسية تحارب العربية وتطاردها في كل مكان وتمنع تعليمها في المدارس الرسمية[32].

ومن ناحية أخرى فإنه رغم السماح بتعليم اللغة العربية إلى جانب الفرنسية في كافة أطوار التعليم وبواسطة أحكام المادة 57 من قانون الجزائر لسنة 1947 فإن تطبيقها لقي تثبيطا وتعطيلا من قبل الإدارة، كما لقي معارضة شديدة من طرف مفتشي الأكاديمية الفرنسية للتعليم بالجزائر، بحجة أن العربية ليست لغة واحدة، فهمي منقسمة إلى عربية عامية لا تصلح للتدريس، وعربية قديمة عقيمة وميتة مثلها مثل اللاتينية واليونانية، وأخرى حديثة كالتي ترد في الصحف ووسائل الإعلام لا ينبغي استخدامها كونها لغة الدول العربية والجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا فإنها غير معنية بها[33].

4. فرنسة التعليم والإدارة:

رأت الإدارة الاستعمارية ضرورة محاربة اللغة العربية في الجزائر لأن بقاءها في أوساط الجزائريين سيشكل العقبة الكبرى أمام فرنسا في طريق فرض سيطرتها

التامة والنهائية على الجزائر، والتي لا يمكن لها أن تتحقق إلا بفرض اللغة الفرنسية، وهذا على حد تعبير الدوق دو روفيقو الذي كتب في إحدى رسائله إلى وزير الحربية أن " إيالة الجزائر لن تكون حقيقة في الممتلكات الفرنسية إلا بعد أن تصبح لغتنا لغة قومية فيها، وحتى تتأقلم فيها العلوم والفنون التي يقوم عليها مجد بلادنا، إن السماء التي تغطي الأرض الأفريقية هي سماء الشعر والأدب، وذكاء العرب لا يمكن أن يكون موضع شك، هذه حقيقة سيشهد لها التاريخ إذا اقتضى الأمر، والمعجزة التي ينبغي تحقيقها هي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية تدريجيا ومتى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة والإدارة فإنها لن تلبث أن تنتشر بين الأهالي"[34].

ولا شك أن نشر لغة أجنبية في مجتمع ما لا يقتصر على اللغة في حد ذاتها، وإنما يقترن في العادة ببث القيم والتقاليد التي تحملها اللغة المتداولة، وإذا تم اعتماد سياسة تستخدم التعليم والثقافة لإزاحة لغة أخرى فإن النتائج المترتبة عن ذلك ستكون وخيمة وتؤدي إلى مظاهر عديدة، منها ظهور طرف هامشي ذو مكانة دونية يميل إلى تقبل ثقافة الطرف المهيمن، فضلا على أن أفراد المجموعات الإنسانية ذوو المكانة الدونية يشعرون بأنهم أصبحوا في مرتبة أسمى إذا ما تقمصوا صفات وخصائص الجانب المهيمن، وتتفق الملاحظات الاجتماعية التي تنطبق على مثل هذه الحالة مع ما قاله ابن خلدون في كون المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب[35].

وبما أن نشر اللغة الفرنسية لم يكن غاية في حد ذاته، بل مرحلة ممهدة لغرس بذور الفكر والثقافة الفرنسية في عقول الجزائريين، بعد إزاحة الجدار الصلب المتمثل في الدين والتي تشكل اللغة العربية الفصحى الإسمنت المسلح له، فقد أتى الإلحاح على دور المدرسة كونها العنصر الوحيد للتقدم وإشاعة اللغة الفرنسية خصوصا في مرحلة الابتدائي، ففيها تستطيع الناشئة التمكن من العناصر الأولى للغة، وفي فضاء المدرسة تتم عملية تلميع الثقافة الفرنسية في أعين أبناء الأهالي

وإظهارها كأداة للثقافة والتحضر، وهو ما يدفع الناشئة للتخلي عن لغتها وثقافتها وتعلم لغة المستعمر وتشرب ثقافته[36].

وقد وضع خبراء الاستعمار والعارفين بالشأن الجزائري من مستشرقين وعلماء التربية، برامج تعليمية تضمن للمتعلم التفوق في اللغة الفرنسية وترسخ التباهي بها في مقابل تكوين هزيل بالعربية لا يخرجها عن إطار اللهجة المتخلفة التي تقام بها الشعائر الدينية ويتحدث بها العامة، وقد حققت هذه البرامج أهدافها كبيرة إلى درجة أنها رسخت تلك الفكرة الاستعلائية التي لا تزال لدى الأوساط المتفرنجة إلى يومنا هذا[37]، ولم يقتصر الأمر على برامج التعليم العمومي بل تعدى ذلك إلى مناهج المدارس الشرعية المكلفة بتكوين إطارات الوظيف الديني، حيث شرعوا في فرنستها بنسبة عالية سيما في الثلث الأخير من القرن 19م أي منذ 1887 إلى غاية 1895، وبذلك طغت الفرنسية على اللغة العربية بشكل استثنائي خاصة في المدن الكبرى كالعاصمة ووهران وعنابة التي انمحت فيها العربية أو كادت[38].

وإلى جانب التعليم، كان من الأولويات التي ركزت عليها السلطات الفرنسية غداة الشروع في تنظيم إدارة الجزائر، هي فرض اللغة الفرنسية في كافة ميادين الإدارة والاقتصاد والنشر والإعلام والقضاء والمحيط والحالة المدنية[39]، وقد رافق ذلك التضييق على اللغة العربية وحظر استعمالها في المعاملات الرسمية، حيث تجسد واقعيا في رفض أية وثيقة أو طلب ما لم يكن مكتوبا بالفرنسية، فانطلى ذلك على عناوين الرسائل وأسماء الشوارع ولوحات المحلات وأسماء الأماكن العامة وإشارات المرور، وحتى التوقيع على الوثائق الرسمية الذي أصبح لا يقبل إلا بالفرنسية[40].

5.خاتمة:

منذ النصف الأول من 19م أدركت سلطات الاحتلال الفرنسي ومنظروها، أن علاقة الجزائريين باللغة العربية تمتد في أضلع شخصيتهم وهويتهم الوطنية، وتبرز

هذه العلاقة أكثر كلما تعلق الأمر بانتمائهم الديني والحضاري، مما دفعها منذ السبعينات إلى التخطيط أكثر نحو تفكيك هذه الرابطة عبر محاصرة اللسان العربي الفصيح وتشجيع اللسان اللهجي الهجين وكذلك التمكين للسان الفرنسي الدخيل، وهو الأمر الذي أدى شيئا فشيئا إلى كسر القاعدة الثقافية والاجتماعية للجزائريين والتأثير على انسجام عناصرها، حيث تقلص مجال الثقافة الإسلامية واللغة العربية لصالح الثقافة واللغة الفرنسية، كما تفكك المشهد اللغوي وأدى إلى ظهور بوادر الانشقاق الاجتماعي والإثني، وكذلك انهار النظام التربوي العربي انهيارا كبيرا ليحل محله النظام التربوي الاستعماري الذي زاد من نسبة الأمية والجهل في أوساط الجزائريين.

وعليه يمكن القول أن سلطات الاحتلال الفرنسي بما سخرته من آليات واستراتيجيات في سياستها المعادية للغة العربية بالجزائر، قد نجحت إلى حد ما في تحقيق بعض الأهداف سيما خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن 19م إلى غاية مطلع القرن 20م، حيث وجدت في فكرة الإثنية التي استخلصتها من المشهد اللغوي، مسلكا نحو التشكيك في هوية المجتمع الجزائري ودعامة علمية لسياستها الثقافية التي أرادت من خلالها التأسيس لهوية جديدة لمجتمع متعدد الأعراق، ناهيك على أنها تمكنت من فرنسة التعليم والإدارة وصنعت لنفسها شريحة في أوساط الجزائريين تتحدث باسمها وتدافع عن وجودها وثقافتها في الجزائر أكثر من الفرنسيين أنفسهم.

وقبل أن نختم هذه الدراسة من الواجب أن نشير إلى أن سياسة فرنسا المعادية للغة العربية لقيت ردود فعل وطينة متباينة لم يسمح لنا المجال لذكرها، كان لها أن ساهمت بشكل ملموس في الدفاع عن اللغة العربية والتصدي للتوجه المعادي لها ولو جزئيا، وأبرزها ردود فعل رجالات الحركة الإصلاحية وعلى رأسهم أعضاء جمعية العلماء المسلمين الذين ركزوا منذ بدايات نشاطهم على اللغة العربية كمكون أساسي من مكونات الهوية الوطنية للشعب الجزائري لا يمكن التنازل عليه مطلقا.

6.المراجع

01 – محمد حسن مهدي بخيت، الإسلام في مواجهة الغزو الفكري الاستشراقي والتبشيري، عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011، ط:01، ص: 40، 52.
02 – تعتبر حملة بونبارت على مصر أول حملة استعمارية لفرنسا في الشرق الإسلامي، ورغم فشلها إلا أنها حققت نجاحات كبيرة في حقل الإستشراق حيث حول المستشرقون أعداد هائلة من الكتب والمخطوطات المصرية نحو فرنسا، وتم التأسيس لقسم الفنون الفرعونية وتطوير قسم دراسة اللغة الهيروغليفية بعد اكتشاف حجر الرشيد، إلى جانب الاستفادة من العلوم المصرية القديمة وإغناء الحركة الفنية بصور وموضوعات مستوحاة من الفنون الشرقية، ينظر: زينات بيطار، الإستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص:49.
03– أحمد مسعود سيد علي، الإستشراق الأنثروبولوجي الفرنسي في الجزائر وارتباطه بالتنصير، مجلة قضايا تاريخية، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر: بوزريعة، 2016، ع: 02، ص:106.
04–عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، بيروت: دار العلم للملاين، 1993، ص:334–339.
05–Henri Déhérain، Orientalists et antiquaries: Silvestre de Sacy, ses contemporaries et ses disciples, Paris: 1983, p:1–12.
06 – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر: دار الغرب الإسلامي، 1998، ط01، ج: 06، ص: 106.
07 – فريد حاجي، السياسة الثقافية في الجزائر 1837–1937، الجزائر: دار الخلدونية، 2013، ص:293.
08 – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: عالم المعرفة، 2009، ج: 01، ص:537.
09 – عبد الله بوخلخال، الدعوة إلى العامية أصولها وأهدافها، قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الآداب واللغات، مجلة الآداب، 1994، ع: 01، ص:165.
10 – بوجمعة جهيدة، أساليب التآمر على اللغة العربية الفصحى، جامعة وهران: مجلة الحضارة الإسلامية، 2011، ع:15، ص:247.
11– محمد عيساوي، التأثيرات الاستشراقية في مسيرة اللغة العربية الفصحى (بين الإنصاف والإجحاف)، مجلة تاريخ العلوم، 2007، ع:07، ص:06.
12 – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزائر: عالم المعرفة، 2016، ج:05، ص:146.
13 – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:05، ص:53–55.

14– جاكر لحسن، المقاومة الثقافية، مقال منشور ضمن الكتاب الجماعي الموسوم بـ فلسفة المقاومة، الجزائر: دار الخلدونية، 2017، ص:233.
15 – فريد حاجي، المرجع السابق، ص:324.
16– صبحي حسان، العقيدة التربوية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، مستغانم: أنوار المعرفة، 2014، ص:113.
17 – عبد الله بوخلخال، المرجع السابق، ص:19، ينظر أيضا:
J.Desparmet, Enseignement de l árabe dialectal d'après la méthode directe, Alger : Taj, 2em Ed, 1907, p : 36.
18 – محمد جعيجع، دور الإستشراق في استعمار فرنسا للجزائر، جامعة قسنطينة: كلية أصول الدين، مجلة المعيار، 2005، مج: 05، ع: 10، ص:37، 38.
19 – محمد لحسن زغيدي، محاربة الاحتلال للغة والثقافة العربية وموقف الحركة الوطنية، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، مجلة اللغة العربية، عدد ممتاز، شتاء 2005، ص:385.
20 – محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام البشير الإبراهيمي، تق: أحمد طالب، الجزائر: دار الوعي، 2016، ج:03، ص: 217.
21 – روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919، تر: حاج مسعود، الجزائر: دار الرائد، 2007، ج:01، ص: 618.
22 – جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين، 2006، مج:06، ص: 71، 80.
23 – أحمد سعودي، السياسة الاستعمارية وإجراءاتها ضد التعليم العربي الإسلامي في الجزائر، جامعة الجلفة: مجلة التراث، 2014، ج:11، ص: 142.
24 – محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص: 386.
25 – محمد رافة، وضعية تعليمية اللغة العربية إبان الاحتلال الفرنسي من خلال كتاب التعليم للأهالي في الجزائر لموريس بولار، جامعة الوادي: معهد العلوم الإسلامية، مجلة الشهاب، 2018، مج 04، ع: 04، ص: 483، 386.
26 – عائشة بوثريد، التعليم العربي الحر ومؤسساته في قسنطينة، الجزائر: دار الأقصى، 2015، ص: 17، 18.
27 –العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ج: 01، ص: 50، 51.
28– عسالي بولرباح، اللغة العربية وتأثيرها الثقافي في الجزائر، الجزائر: دار العميد، 2015، ج 01، ص: 95، 94.
29– نقادي سميرة، واقع تعليم الجزائرين في ظل التشريعات الفرنسية ما بين 1919–1945، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران: قسم التاريخ، 2007–2008، ص: 91 .

30 – عائشة بوثريد، المرجع السابق: ص: 39،40.
31 – نقادي سميرة، المرجع السابق: ص: 94.
32– تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، الجزائر: منشورات ANEP، 2001، ط: 05، ص: 376.
33 – عسالي بولرباح، المرجع السابق، ص: 96.
34 –إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، الجزائر: دار هومة، 2013، ص: 118.
35– صبحي حسان، المرجع السابق، ص 105.
36– فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 353، 354.
37 – عبد الله بوقرن، نظرة على واقع التعليم في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية قسنطينة المدرسة العليا للأساتذة منتدى مجلة الأستاذ، ماي 2009، العدد 5 و 6 ، ص:267.
38 – بشير ملاح، مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية 1925 1940، الجزائر: دار عالم المعرفة، 2013، ص: 115، 116.
39 –المرجع نفسه، ص: 115،116.
40 – عسالي بولرباح، المرجع السابق، ص: 96.